أصول النحو القياسية في المفصل للزمخشري (استصحاب الحال)

إعداد

أ / نهى محمد محمود فرح المصرى

المسجلة لدرجة الماجستير في الآداب/ اللغة العربية وآدابها/ تخصص النحو والصرف

إشراف

أ.د. فتح الله صالح علي المصري

أستاذ النحو والصرف المتفرغ بقسم اللغة العربية

كلية الآداب _ جامعة دمياط

استصحاب الحال

نبحث في هذا الفصل عن مفهوم (الاستصحاب) كما جاء في الفكر النحوى نظراً وتطبيقاً.

الاستصحاب فى اللغة:

الاستصحاب مصدر استصحب، وهو (استفعل) من صحب، و**الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء، ومن الباب: أصحب فلان، إذا انقاد، وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه.** ([1])

ويأتي الفعل: (اسْتَصْحَبَ) متعدياً لمفعول واحد، فيقال: اسْتَصْحَبَ الرجُلَ: دَعاه إِلى الصُّحْبة؛ وَكُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئًا فَقَدِ اسْتَصْحَبَهُ، ومتعدياً لآثنين نحو: استصحبته الكتابَ، وتأتي (صْحَبَ) مجرد وتكون بمعني عاشر، وهذه المادة فيها معني الملاءمة والملازمة.([2])

الاستصحاب فى الاصطلاح :

نجد ابن جنى يقعد باباً خاصا للاستصحاب وقد جعل عنوانه: إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول.([3])

وبعده عرف الأنباري الاستصحاب في كتابه (الإغراب) بقوله : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم وجود دليل النقل عن الأصل ([4])، ولم يكرر تعرفه في لمع الأدلة ولكن اكتفي بالتمثيل بقوله: المراد به استصحاب الحال الأصل فى الأسماء وهو الإعرا، واستصحاب الحال الأصل فى الأفعال وهو البناء ، حتى نجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، ويوجد فى الأسماء ما يوجب البناء. ([5])

---

[1] . يُنْظَر: المقايس اللغة لابن فارس ٣/٣٣٥، **لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر:دار الفكر،عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.**

[2] . يُنْظَر: اللسان ١/٥٢٠(صحب)، والقاموس المحيط ١/١٠٤، وتاج العروس ٣/١٨٦ (صحب) .

[3] . يُنْظَر: الخصائص ٢/٤٥٨.

[4] . يُنْظَر : الإغراب فى جدول الإعراب لابن اللأنباري ص ٦٣، وأدلة النحو ص٢٢٩.

[5] . يُنْظَر : لمع الأدلة لابن الأنباري ص ١٤١ .

ويقول ابن الأنباري في (الإنصاف): أن التمسك بالأصل يعني التمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة . ([٦])

وقد نقل السيوطي في (الاقتراح) تعريف الأنباري بلفظه، ولم يقدم تعريفاً خاصاً به وقد مثّل لها ابن مالك: بـ إنْ الشرطية، لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضى.([٧])

ـ ونجد بعض الباحثين المحدثين يعرفونه تعريفاً جديداً:

وقد ذكر السيوطي بأن الأصل استدل بها النحاة كثيراً كقولهم : "الأصل في هذا البناء السكون إلا لموجب تحريك، ولكن الأصل في الحروف عدم الزيادة، حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق وغيره، ويكون الأصل في الأسماء التنكير والتذكير وقبول الإسناد والإضافة . ([٨])

وقد ذكر الأستاذ الدكتور تمام حسان معني الاستصحاب بقوله: البقاء على هذه الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة كلمة، أو صورة جملة، أوصورة حرف، وكل صورة من هذه الصور الأصلية تسمي أصل الوضع.([٩])

فالدكتور عبد الرحمن السيد يعرفه أيضاً بقوله: استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره، أوالَجْري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر.([١٠])

---

[٦] . يُنْظَر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ /٢٥٦.

[٧] . يُنْظَر: شرح التسهيل ٦٧/٤.

[٨] . يُنْظَر: الاقتراح للسيوطي ص ٣٧٦ .

[٩] . يُنْظَر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوى عند العرَب النحو. فقة اللغة . البلاغة ص١٠٥، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠م .

[١٠] . يُنْظَر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ص ٢٥٣، لعبد الرحمن السيد، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ .١٩٦٨م.

فالحلواني ذكر معني استصحاب الحال بقوله : وذلك يعني أن تراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية ، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ المعروف له، إلى ظاهرة أخرى. ([١١])

والأستاذ سعيد الأفغانى يذكر أن : استصحاب الحال هو اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل عليه،إذ الأصل فيما لم ترد فيه موجب ولا مانع أن يكون مباحاً " .([١٢])

أولا: صرح الزجاجي بـ عبارات أخرى غير(استصحاب الحال)، ومن نماذج ذلك :

١ـ البقاء على حاله :

١ـ قوله في باب العطف : أنَّ حروف العطف لأبد من أن تعطف ما بعدها على ما قبلها فيبقي على حاله من الإعراب، سواء أكان مجرور يكون مجروراً، ومنصوباً يأتي بعدها منصوب أيضاً، أومرفوع فارفع نحو : (جاء زيدُ ومحمدُ ، مررت بمحمدٍ وزيدٍ، ورأيتُ عمراً ومحمداً). ([١٣])

٢ـ قوله في باب الأفعال الناقصة : لا تدخل (إلا)على خبر،(ما انفك، وما برح، وما زال، وما فتئ)، وإنما تدخل (إلا) على سائر ذلك الحروف، فــ بقاء الخبر منصوباً على حاله، نحو قولك : (ما انفك زيدُ عالماً) . ([١٤])

٣ـ قوله في باب النفي بـ لا: إذا دخلت (لا) على شئ قد عمل فيه عامل، بقائه على حاله منصوباً، نحو قولك: لاَ مَرْحَباً وَلاَ أَهْلاً وَلاَ كَرَامَةً وَلاَ مَسَرَّةً . ([١٥])

---

[١١] . يُنْظَر: أصول النحو العربي ص ١٢٦ ، للدكتور محمد خير الحلواني ، الناشر الاطلسي المغرب.

[١٢] . يُنْظَر: أصول النحو ص ١٠٣، لسعيد الأفغاني، الناشر: المكتبة الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

[١٣] . يُنْظر : الجمل ص ١٧ .

[١٤] . يُنْظر : الجمل ص ٤٨ .

[١٥] . يُنْظر : الجمل ص ٢٣٩ .

٥ـ قوله فى باب الجمل: لو سمي به رجلاً، فنقول:(يَقُومُ زَيْد، وقَامَ زَيْدُ)، لمشابهة هذا لبقى على لفظه، فنقول:(جاءنى قامُ زيدُ، ومررت بِقَامَ زَيْد، ورأيت قَامَ زَيْد). (١٦)

٦ـ تأتي قوله في حكاية الجمل: فى النداء لمشابهة الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر فيبقى على حالها، فقلت:(يَامُحَمَّدُ مُنْطَلِقُ). (١٧)

٢ـ الترك على الحال :

١ـ قوله فى باب مالم يسم فاعله: إذا كان الفعل الذي يتعدي إلى مفعولين، فرفعت الأول لأنه قام مقام الفاعل، وتركت الآخر منصوباً على حاله، نحو: (أعطى زَيْدُ درهماً). (١٨)

٢ـ قد عبر بترك هذا الشئ على حاله؛ كل اسم مرخم يحذف آخره ويترك ما قبل المحذوف على حركته، فنقول : (مالِكٍ) فعند الترخيم يقال (يا مالِ).(١٩)

٣ـ ويقول الزجاجى عند قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءة عمر (٢٠)

كرر المنادى فى حالة الإضافة فأجاز في (تَيْمَ) النصب والبناء على الضم أيضا، و(تَيْمَ) الثانية بدل أو توكيد لفظي لــ تَيْمَ الأولى، وتعرب مضاف، ويترك الميم مفتوحاً كما هي.(٢١)

٤ـ قوله في باب الجزاء: عندما نجئ بفعل ماض، ويأتى بعده الجواب مستقبلا فتجزمه، ففي هذه الحاله يترك الماضي على حاله، فقلت: إنْ رَكِبْتَ أَرْكَبْ مَعَكَ.(٢٢)

---

١٦ . يُنْظر : الجمل ص ٣٣٩.

١٧ . يُنْظر : الجمل ص ٣٣٩ .

١٨. يُنْظر : الجمل ص ٧٨ .

١٩ . يُنْظر : الجمل ص ١٦٨.١٦٩.

٢٠ . البيت من (البسيط) لجرير في ديوانه ص (٢١٩) .

البيت من شواهد: الكتاب ٥٣/١، وشرح المفصل ٣٤٦/١.

٢١ . يُنْظر : الجمل ص ١٧٢ .

٢٢ . يُنْظر : الجمل ص ٢١٢.

٥ـ قوله في باب التصغير: إذا كان فى آخره ألف التأنيث المقصورة والممدودة رابعة لا تحذف بل تركتها على حاله، مع زيادة ياء التصغير، نحو: (سَكْرَى، سُكَيْرَى، صفراء، صفيراء). (٢٣)

٧ـ قوله فى باب المخاطبة بقوله :أن هذه الكاف تكون موحدة فى الجمع والتثنية، فتترك على أصل هذا الخطاب، نحو: (كيف ذلك الرجل يا رجل).(٢٤)

٨ـ قوله في تصغير الأسماء المبهمة: خالفوا بين تصغير الاسم المبهم وغيره بل تركوا أوله على لفظه مفتوحة، وتزاد فى آواخرها ألف عوضاً عن الضم الذي هي علامة التصغير في أوله، فنقول: (هَذا، هَذَيّا). (٢٥)

٩ـ وقوله في باب حكايات الجمل بقوله : لوسمى به (وَزَيْدُ) فتلزم أن تحكيه على حسب المعنى الذين نقلته عنه، فإن نقلته مرفوع، تركته مرفوعاً محكيا، نحو:

(جَاءَنِي وَزَيْدُ). (٢٦)

٣ـ يدعونها على حاله :

١ـ قوله فى باب الترخيم: عند ترخيم جعفر، فنقول: (ياجَعْفَ أَقْبِلْ) بحذف الراء وتدع ما قبلها على حركته . (٢٧)

٢ـ قوله فى باب الجزاء: إذا جاء بعد حرف الجزاء فعلين ماضيين، فتدعهما على حالهما مفتوحين، نحو: (إنْ خَرَجْتَ مَعِى خَرَجْتُ مَعَكَ). (٢٨)

---

٢٣ . يُنْظر : الجمل ص ٢٤٩ .

٢٤ . يُنْظر : الجمل ص ٢٦٩ .

٢٥ . يُنْظر : الجمل ص ٢٥١ .

٢٦ . يُنْظر : الجمل ص ٣٣٩ .

٢٧ . يُنْظر : الجمل ص ١٦٨ .

٢٨ . يُنْظر : الجمل ص ٢١٢.

٣ـ قوله فى باب النون الثقيلة والخفيفة: أنَّ النون الثقيلة والخفيفة إذا دخلت على فِعْلٍ معتل اللام يحذف حرف العلة سواء كان واواً أو ياءاً في المفرد المؤنث، وتدع ما قبل هذه النون مكسوراً سواء كان معتل اللام ياء أو واو؛ ليدل على سقوط الياء والواو فنقول: (ياهند لا تقضِنَّ، تدعِنَّ) . ([٢٩])

٤. الخروج عن الأصل:

١ـ قوله فى جمع التكسير: ما يأتي جمع فاعل صفة لمذكر عاقل علي فواعل شاذ، نحو: (فارس وفوارس)، لأنه شئ لا يكون في المؤنث، لذلك أخرجوه على الأصل.([٣٠])

مما سبق يتضح أن عملية الاستصحاب وجدت عند الزجاجي، وأنه عبر عنها بعبارات مختلفة، وكانت هذه العبارات أحياناً وصف لكلام العرب مباشرة، في حين ينسب عملية الإجراء على الأصل أوالبقاء أو الترك.

ثانياً: أبو على الفارسي فنجده في كتابه(الإيضاح)، لم يصرح بلفظ الاستصحاب، ولكن يعبر عنه بالكثير من العبارات منها ما استعمله الزجاجى، وهذه نماذج :

١ـ الجريان أو الإجراء على الأصل :

١ـ قوله فى باب المصدر: إذا أضاف هذا المصدر إلى المفعول أو الفاعل يجر بالإضافة إليه وجري الاسم الذي بعده على الأصل، نحو: (أعجبني ضرب عَمْرٍو خالد) . ([٣١])

٢ـ قوله في باب النداء : يا تميم كلهم ، أنهم أعادوا ذلك الضمير على لفظ الغيبة ، وهو (تميم) مع أنه منادى مضموم، ويقول ذلك فى غير النداء، نحو : جاءنى تميم كلهم ، جريا على الأصل، لم يكن هذا المنادى من الخطاب فى الأصل .([٣٢])

٣-قوله فى باب النعت: أنَّ العلم الخاص لا يمكن أن يوصف بـ شئ لأنه ليس مبهم ولا قرابة ولكن يجرى على الاسم عطف بيان كما جرى الوصف عليه . ([٣٣])

---

[٢٩] . يُنْظر : الجمل ٣٥٩.

[٣٠] . يُنْظر : الجمل ص ٣٧٦.

[٣١] . يُنْظر : الإيضاح العضدي ص ١٥٧ .

[٣٢] . يُنْظر : الإيضاح العضدي ص ٢٣٠. ٢٣١ .

٢ـ يدعونها على حاله :

١ـ قوله في باب الترخيم: أنَّ الترخيم يكون على نوعين وهما : أن تحذف آخر الاسم وتدع الباقى على ما كان عليه قبل الحذف من السكون والحركة، نحو: (حَارِث، ومالِك)، فعند الترخيم فنقول أيضاك (يَا حارِ، ويَا مالِ).([٣٤])

٣ـ الترك على حاله :

١. قد عبر بترك الحال بدل من لفظ الاستصحاب، في تمييز الأعداد: فإذا بلغ العدد المائة، تضاف إلي لفظ المفرد لأنها تشبه العشرة، وتركت التنوين على حاله، فقلت: (مائة درهمٍ). ([٣٥])

٤ـ الإتيان به على أصله :

١ـ قوله فى باب تمييز الأعداد: تجري كم مجرى عشرين؛ لأنهم قدروا فيها التنوين من حيث كانت اسما وكانت هذه الأسماء حقها التنوين في الأصل. ([٣٦])

ثالثاً: الزمخشرى نجده لا يستعمل فى (كتابه) مصطلح الاستصحاب، وإنما استعمل عبارات متعددة عن مفهوم (الاستصحاب)، ويعبر عنه بالكثير من العبارات وهذه العبارات لا تخرج فى مجملها عما سبق عند الزجاجى وأبي على الفارسي، وتتلخص فى الأساليب التالية :

١ـ يجئ على الأصل :

١ـ قوله فى باب أفعال المقاربة : جاء على الأصل أنَّ يكون خبر (عسى) فعل مضارع بأنَّ الناصبة للفعل، كقوله تعالى: (فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ)، سورة المائدة الآية ٥٢،

---

[٣٣] . يُنْظر : الإيضاح العضدي ص ٢٨٠ .

[٣٤] . يُنْظر : الإيضاح العضدي ٢٣٨ .

[٣٥] . يُنْظر : الإيضاح العضدي ص ٢١٧ .

[٣٦] . يُنْظر : الإيضاح العضدي ص ٢٢١.

وجاء على الأصل أنَّ تكون (كاد) من غير أنَّ، ويأتي بعدها اسم مفرد، وليس جملة فعلية([٣٧])؛ واستشهد بقوله:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا ([٣٨])

٢ـ قوله فى باب المعرب: أنَّ الإعراب هو الأصل فى الأسماء دون الأفعال.([٣٩])

٣ـ قوله في لام الأمر: لو كانت هذه اللام للمخاطب فقد جاءت على الأصل وروىّ أن الرسول الله قرأ: (فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُواْ)، سورة يونس الآية ٥٨.([٤٠])

٤ـ قوله في باب الإعلال: وقد شذ (القصوى)، وكان القياس (القصيا)، كما قالوا: فى هذه (الدنيا)، لأن أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعض ذلك على الأصل، لأن هذا يدل على أنها أصلها صفة وليس اسم .([٤١])

٥ـ يقول أيضا معللاً فى هذا الإعلال: شذ عن القياس نحو: (استحوذ ، استجود) هنا لم تعل فنقول فى القياس: (استحاذ، واستجاد)" فنقلب الواو إلى ألفا، لكن جاءت على الأصل من غير إعلال فييعنه مصححة وهذه الواو تكون الأصل.([٤٢])

---

[٣٧] . يُنْظر : المفصل ص٢٣٢.

[٣٨] . هذا البيت من (الطويل) لتأبط شراً، في ديوانه (ص ١٦. ٩٢). عجزه: **وكم مثلِها فارقتها وهي تَصْفِر**

يُنْظَر: البيت من شواهد: المفصل ص ٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١.

الشاهد: (كدت آيبا) حيث جاءت كدت من غير أنَّ وأت بعدها اسم مفرد، ولكن أنَّ يأتي بعدها جملة فعلية.

[٣٩] . يُنْظر : المفصل ص ١٦.

[٤٠] . يُنْظر : شرح المفصل ص ٢٢١، وهذه قراءة يعقوب فى رواية روَيْس وهو من العشرة ، حجة القراءات لابن زنجله ص ٣٣٣، والنشر فى القراءات العشرلابن الجزوي ٢٨٥/٢ ، والوجيز في شرح القراءات ص ٢٠٤ .

[٤١] . يُنْظر : المفصل ص ٣٣٢.

[٤٢] . يُنْظر : المفصل ص٣٢١.

٦ـ قوله فى النسب: عندما نسب (اسم) فنقول:(اسِمَيّ) لأنها جاءت من (سمو)، وقياس قول الأخفش في (سِمْوي) بكسر السين وسكون الميم لأنه هو الاصل. (٤٣)

٢ـ الترك على حاله :

١ــ قوله فى تقديم الخبرعلى المبتدأ بقوله : (سلام عليك) أن المبتدأ نكرة والخبر ظرفا ، وما أشبههما فتركه على حاله، كان معناه كمعناه منصوباً، وإذا كانت منصوبة تكون بمنزلة الفعل، لأن هذا الفعل تكون مرتبة فى المقدمة . (٤٤)

٢ـ قوله فى التصغير: فإذا صغرت الأسماء المبهمة خولف بها جهة التصغير تركت أوائلها مفتوحاً وعوض في آخره ألفا كالعوض من ضم أوله وألحقت ياء التصغير ، نحو قوله : (ذا) تضاف ياء التصغير فصارت :" ذَاي " فحتاج إلى ياء أخر لتمام التصغير فصارت : (ذايي) تقلب هذه الألف إلى ياء لتحركها فصارت :" ذييي " مع زيادة ألف فى الآخر وهذه الألف تكون عوض عن الضمة التى كانت على الفاء فصارت :" ذييا " هنا اجتمع ثلاث ياءات وفيؤدي هذا إلى ثقل ولا يجوز حذف ياء التصغير ولا الياء التى بعد ياء التصغير ولا الألف التى فى الآخر ولكن حذفت الياء الأولى فصارت : " ذييا " فصارت ياء التصغير ثانية وتدغم الياء فى الياء فصارت : (ذيّا). (٤٥)

٣ــ يقول أيضا معللا فى هذا الإعلال: أنَّ الإدارة، والشقاوة، والنقاية، والنهاية، فلولا هذه الهاء لقلبت الواو والياء إلى همزة ولكن تركه على حاله إذا لم يكن حرف إعراب .(٤٦)

٣ـ البقاء على حاله :

١ـ قوله في المركبات : أنه لو سمي رجل بـ خَمْسَة عَشَر، كان فيه الإعراب والإبقاء على حاله وهو الفتح في حالتي النصب والجر كـ بعلبك .(٤٧)

---

٤٣ . يُنْظر : المفصل ص ١٨١ .

٤٤ . يُنْظر: المفصل ص ٢٣.

٤٥ . يُنْظر: المفصل ص ١٧٨.

٤٦ . يُنْظر: المفصل ص ٣٣١.

٢ـ قوله في الفعل المبني للمفعول: أن الفعل يتعدي إلى مفعولين أو أكثر ثم رددته إلى نائب فاعل، فيقام المفعول الأول مقام الفاعل ويكون مرفوعاً، وبقاء المفعول الثاني منصوباً على حد انتصابه قبل البناء ما لم يسم فاعله ، نحو: (أعطي زَيْدُ درهماً).([٤٨])

٣ـ قوله في المنسوب: عندما ينسب للاسم الواحد أو الجمع فتبقى في الإضافة على حاله مع إضافة ياء النسب المشددة ، نحو: (أنمار)، فنقول: (أنماريّ)، كما فى (كلاب، كلابيّ). ([٤٩])

ومما سبق يتضح أن الزمخشري قد سار على نهج سابقيه في التعبير عن الاستصحاب، مع ظهور بعض الأساليب الجديدة عنده ، وإن كانت قليلة الاستعمال.

---

[٤٧] . يُنْظر: المفصل ص ١٥٤.

[٤٨] . يُنْظر: المفصل ص٢٢٢.

[٤٩] . يُنْظر: المفصل ص ١٨٢ .